HEINRICH BÖLL STIFTUNG
BEIRUT
Middle East

The Solidarity Directory
دليل تضامن

ورقة سياسات / تشرين الأول 2026

من المسؤول عندما يتهجّر المجتمع؟

النزوح، شح الموارد والمساءلة العامة في لبنان

إطار سياسي واقتصادي للتضامن الاجتماعي في ظل النزوح الممتد



إعداد علاء الصايغ وماهر بو شقرا
دليل تضامن | The Solidarity Directory

المشهد بالأرقام / أحدث التقديرات المستخدمة في البحث

النزوح خارج صورة مراكز الإيواء

في 12 آب 2026، كان معظم النازحين داخلياً يعيشون خارج مواقع الإيواء الجماعي. وهذا يغيّر نطاق الاستجابة العامة المطلوبة.

351,558

إجمالي النازحين داخلياً



93.6%

329,208

خارج المواقع الجماعية

6.4%

22,350

داخل 229 موقعاً جماعياً

سجّلت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً 863,172 شخصاً بدأوا بالعودة. لا تتوافر بيانات وطنية موثوقة لتوزيع النازحين خارج المراكز بحسب نوع السكن، لذلك لا تقدم الورقة نسباً تقديرية لهذه الفئات.

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، Lebanon Mobility Snapshot، الجولة 112، آب 2026.

خريطة القراءة

كيف نقرأ هذه الورقة؟

01 الملخص التنفيذي

02 المقاربة التحليلية والنطاق والأدلة

03 عندما تتغير الجغرافيا الاجتماعية أسرع من المؤسسات

04 الخدمات العامة تمتص صدمتين في الوقت نفسه

05 خسارة سبل العيش والضغط التوزيعي

06 من شح الموارد إلى التطييف

07 البنية الناشئة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وفجوة المساءلة

08 دور دليل تضامن: بنية مدنية للمساءلة

09 التوصيات السياساتية

10 الخلاصة

11 المصادر والمراجع

المشكلة ليست فقط أن الحاجات ازدادت. لقد تغيرت جغرافيا الحاجات نفسها.

القسم / 01

الملخص التنفيذي

تتغير طبيعة أزمة النزوح في لبنان.

لم يعد البلد يواجه فقط حالة طوارئ إنسانية تتركز في مراكز الإيواء الجماعي. فالنزوح يتحول بصورة متزايدة إلى واقع ممتد داخل المدن والبلدات والأسواق السكنية والاقتصادات المحلية والخدمات العامة والبلديات.

حتى 12 آب 2026، سجلت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة 351,558 نازحاً داخلياً في لبنان. كان 22,350 منهم يقيمون في 229 موقعاً جماعياً، فيما كان 329,208 يعيشون خارج هذه المواقع.

أي أن نحو 6.4% فقط من النازحين كانوا في مراكز إيواء جماعية، مقابل نحو 93.6% خارجها. كما سجلت المنظمة 863,172 شخصاً بدأوا بالعودة، لكن استمرار انعدام الأمن والدمار ونقص الخدمات يجعل بعض هذه العودة هشاً وقابلاً للتراجع.

وضع النزوح الحالي	أفضل تقدير متاح
إجمالي النازحين داخلياً	351,558
في مراكز الإيواء والمواقع الجماعية	6.4% - 22,350
خارج المواقع الجماعية	93.6% - 329,208
منهم في مساكن مستأجرة أو خاصة أو لدى عائلات مضيفة	لا يوجد تعداد وطني موثوق حالياً
منهم في خيام أو مبان غير مكتملة أو ترتيبات سكنية مؤقتة	لا يوجد تعداد وطني موثوق حالياً

لهذا التفصيل أهمية أساسية.

تشير التقييمات المتاحة إلى أن أعداداً كبيرة من النازحين خارج المراكز الجماعية تستأجر مساكن أو تقيم لدى أقارب وعائلات مضيفة، كما توجد ترتيبات غير رسمية ومؤقتة. لكن البيانات الوطنية المنشورة لا تسمح حالياً بفصل هذه الفئات ضمن تعداد موثوق.

وأي توزيع رقمي دقيق لها سيكون دقة زائفة.

إذا كانت السياسة العامة ترى فقط من يعيش في مراكز الإيواء، فهي عملياً لا ترى أكثر من سبعة في المئة من النازحين.

لكن المشكلة أعمق من فجوة البيانات.

يشهد لبنان فجوة متزايدة بين جغرافيا اجتماعية تتغير بسرعة وبين مؤسسات وموارد وآليات مساءلة لم تتكيف بالسرعة نفسها.

لا ينبغي النظر إلى الحرب باعتبارها انقطاعاً مؤقتاً تنتهي بعده الأزمة ويعود المجتمع تلقائياً إلى ترتيباته السابقة.

لم تخلق الحرب الانهيار المالي أو ضعف المؤسسات العامة أو الاعتماد على شبكات غير رسمية لتأمين الخدمات. لكنها تفاعلت مع هذه المسارات وسرّعتها.

ثم أضاف النزوح تحولاً مكانياً واسعاً.

انتقل الناس. تعطلت مصادر دخل. انتقل الطلب من بلديات إلى أخرى. تغيرت أماكن إقامة الأطفال ودراستهم. دخل العمال إلى أسواق عمل جديدة. ارتفع الطلب على السكن في مناطق مختلفة. وأصبحت خدمات عامة مصممة حول توزيع سكاني سابق مطالبة بخدمة واقع سكاني جديد.

إذاً، ليست المشكلة فقط أن الحاجات ازدادت.

لقد تغيرت جغرافيا الحاجات نفسها.

تنطلق هذه الورقة من السؤال التالي: ماذا يحدث عندما يتغير توزيع السكان والضغط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية أسرع من قدرة المؤسسات المسؤولة على التعامل معها؟

الحجة المركزية هنا ليست أن النزوح يؤدي آلياً إلى التفكك الاجتماعي.

بل إن النزوح الممتد يمكن أن يزيد الضغوط التوزيعية القائمة. وعندما تعجز المؤسسات عن رصد هذه التغيرات، وتكييف الموارد معها بصورة شفافة، وتحديد المسؤولية بوضوح، يمكن أن تتحول المظالم المادية إلى لوم جماعي وزبائنية سياسية ومنافسة طائفية.

المسار الذي تفحصه هذه الورقة هو:

ضعف مؤسسي سابق وأضرار الحرب ← ثم نزوح وإعادة توزيع للسكان ← ضغط على السكن والعمل والخدمات ← استجابة مؤسسية غير كافية أو غير شفافة ← مظالم وشعور بعدم العدالة ← وساطة سياسية وتأطير هوياتي ← خطر التفكك الاجتماعي

الآلية التي تفحصها الورقة

كيف قد يتحول الضغط المادي إلى انقسام اجتماعي؟

01	ضعف مؤسسي سابق وأضرار الحرب
02	نزوح وإعادة توزيع للسكان
03	ضغط على السكن والعمل والخدمات
04	استجابة مؤسسية غير كافية أو غير شفافة
05	مظالم وشعور بعدم العدالة
06	وساطة سياسية وتأطير هوياتي
07	خطر التفكك الاجتماعي

مسار مشروط، وليس نتيجة حتمية للنزوح. يمكن قطع السلسلة عبر تدخل مؤسسي واضح ومبكر.

لذلك، لا ينبغي أن تكون وحدة السياسة العامة هي الأسرة النازحة فقط.

الوحدة الأهم هي المجال المحلي المتأثر الذي يجمع النازحين والسكان المقيمين واللاجئين والمؤسسات الاقتصادية والبلديات والخدمات العامة حول موارد باتت أكثر شحاً.

لكن لبنان لا يبدأ من الصفر.

تضع استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية للإدماج الاقتصادي لعام 2026 عناصر مهمة لبنية مؤسسية جديدة، تشمل التسجيل والتصنيف الإحصائي للمستفيدين، ومسارات الإدماج الاقتصادي، والمتابعة والتقييم، وآليات الشكاوى، والتعاون مع البلديات والمجتمع المدني ووزارة العمل.

هذه التزامات مهمة.

وهي أيضاً معايير يمكن مساءلة الحكومة على أساسها.

وجود استراتيجية للإدماج الاقتصادي لا يحل وحده المشكلة التي تعالجها هذه الورقة. قد ينجح برنامج يركز على المستفيد الفرد في تحسين أوضاع أشخاص بعينهم، بينما تستمر بلدية بكاملها في مواجهة ارتفاع الإيجارات والضغط على المدارس ونقص المياه والبطالة وتراجع قدرتها الخدمية وتوتر العلاقات بين المجموعات.

لذلك يحتاج لبنان إلى وصل الأنظمة التي تركز على الأفراد بنظام يقرأ الضغط على مستوى المجال المحلي ويحدد المسؤولية العامة عنه.

ويقوم الإطار المقترح هنا على سلسلة بسيطة:

المعلومة ← المسؤولية ← نقطة التفعيل ← التدخل ← التقرير العلني

أما دور دليل تضامن، فليس أن يحل مكان الحكومة أو يتحول إلى مستوى جديد من الإدارة الإنسانية.

ميزته الأساسية مدنية.

يمكنه أن يساعد المجتمعات على المراقبة، والتحقق، والربط، والتواصل، والمساءلة.

والهدف هو استعادة قدرة أساسية في السياسة العامة: أن تعرف الدولة كيف يتغير المجتمع، وأن تحدد المسؤولية، وتحرك الموارد، وتتدخل قبل أن تتصلب الضغوط، وأن تجيب علناً عن النتائج.

القسم / 02

المقاربة التحليلية والنطاق والأدلة

هذه ورقة سياسات تستند إلى بحث ميداني ومجموعة من البيانات الإدارية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

لا تدعي الورقة أن النزوح يؤدي حتماً إلى صراع اجتماعي أو طائفي.

بل تبحث في الظروف التي يمكن من خلالها أن تتحول الضغوط الاقتصادية والمؤسسية الناتجة عن النزوح أو المتفاقمة بسببه إلى توترات اجتماعية وسياسية.

وهي تميز بين سؤالين.

السؤال التحليلي: تحت أي ظروف يمكن للنزوح الممتد وإعادة توزيع السكان أن ينتجا تفككاً اجتماعياً وسياسياً؟

السؤال السياساتي: ما الترتيبات المؤسسية القادرة على قطع هذا المسار قبل أن يتحول الضغط الاجتماعي والاقتصادي إلى انقسام؟

التمييز مهم. السؤال الأول يدرس ما يحدث والآلية التي يحدث من خلالها. والثاني يناقش ما يجب أن تقوم به الدولة والمجتمع المدني.

وحدة التحليل الأساسية هي المجال المحلي المتأثر.

فهذا يسمح بفهم النزوح بوصفه علاقة بين تغير السكان والسكن وسبل العيش والبنية التحتية والمؤسسات العامة والفاعلين السياسيين، لا مجرد خاصية تخص الأفراد النازحين.

يركز البحث جغرافياً على لبنان في سياق النزوح الناتج عن حرب 2026 والممتد بفعلها.

ويظهر اللاجئون السوريون في التحليل بقدر ما يشكل وجودهم جزءاً من الاقتصاد التوزيعي للمناطق المتأثرة، وخصوصاً في أسواق العمل ذات الدخل المتدني والسكن. وهم ليسوا الموضوع الأساسي للورقة.

تجمع الأدلة بين بيانات المنظمة الدولية للهجرة، وتقييمات مفوضية اللاجئين، وتقارير OCHA، وأبحاث منظمة العمل الدولية، ورصد التوترات لدى UNDP، والسياسات الحكومية، وبحث دليل تضامن الميداني.

ويشكل بحث دليل تضامن في جنوب لبنان مصدراً أساسياً لهذه الورقة. فهو يستند إلى 13 مقابلة مع مزوّدين رئيسيين بالمعلومات بينهم عشرة في الجنوب واثنان في الضاحية الجنوبية لبيروت وواحد في بعلبك، ويوثق الأضرار التي لحقت بالأصول الإنتاجية والزراعة والبنية التحتية وسلاسل التوريد والاقتصادات المحلية.

قاعدة البحث الميداني

13 مقابلة مع مزوّدين رئيسيين بالمعلومات

وفقاً لبحث دليل تضامن الوارد في الورقة



10 الجنوب

2 الضاحية الجنوبية لبيروت

1 بعلبك

توزيع المقابلات، لا توزيع النازحين. يستند توصيف الأضرار إلى المقابلات كما يعرضها النص.

وتستخدم الورقة أربعة مفاهيم مترابطة لكن غير متطابقة.

الضغط الاجتماعي: الضغط القابل للرصد على السكن والعمل والبنية التحتية والخدمات والموارد المحلية.

التوتر الاجتماعي: النزاعات أو العداء أو الممارسات الإقصائية أو الاحتكاكات المرصودة بين المجموعات.

التطييف: العملية التي تُفسر أو تُعبأ من خلالها المظالم المادية والمؤسسية بلغة الهوية الجماعية والطائفية.

التفكك الاجتماعي: تراجع العلاقات العابرة للمجتمعات وضعف المؤسسات المشتركة التي يفترض أن تنظم التفاوض حول الموارد والمصالح العامة.

الضغط لا يتحول حكماً إلى تفكك. والهدف من السياسة العامة هو تحديداً منع هذا التحول.

أربعة مفاهيم، أربعة مستويات مختلفة

01 الضغط الاجتماعي

ضغط قابل للرصد على السكن والعمل والخدمات والموارد.

02 التوتر الاجتماعي

نزاعات أو احتكاكات أو ممارسات إقصائية بين المجموعات.

03 التطييف

إعادة تفسير المظالم المادية والمؤسسية بلغة الهوية.

04 التفكك الاجتماعي

تراجع العلاقات والمؤسسات المشتركة لتنظيم المصالح.

الضغط لا يتحول حكماً إلى تفكك اجتماعي.

القسم / 03

1. عندما تتغير الجغرافيا الاجتماعية أسرع من المؤسسات



لم تصب الحرب بلداً يتمتع بمرونة اجتماعية واقتصادية عالية.

جاءت بعد سنوات من الانهيار المالي وتراجع قدرة مؤسسات الدولة وانخفاض القدرة الشرائية وتصاعد اعتماد الأسر على التحويلات والشبكات غير الرسمية لتأمين وظائف يفترض أن تساعد المؤسسات العامة في توفيرها.

لذلك تسبق الأزمة الحالية الحرب.

لكن الحرب سرّعت مسارات الضعف القائمة وأضافت إليها تحولاً مكانياً جديداً.

انتقلت أعداد كبيرة من الناس من أماكن إقامتهم السابقة. تعطلت مصادر دخل. أصبحت شبكات خدمية قائمة في مناطق معينة بعيدة عن المستفيدين السابقين منها. وانتقل الطلب إلى بلديات وأحياء جديدة.

وهذا مهم لأن المؤسسات تعمل في المكان.

المدارس والمستشفيات والبلديات وشبكات النقل والمياه والكهرباء وأسواق العمل كلها مبنية حول سكان موزعين ضمن مجالات محددة.

وعندما ينتقل السكان ولا تنتقل معهم القدرة المؤسسية والموارد والصلاحيات، تتحمل الأسر والبلديات كلفة التكيف.

هذه الفكرة لا تخص قطاعاً واحداً.

تقدم ورقة AUB/IFI حول التعليم مثالاً واضحاً عن المشكلة المؤسسية نفسها ضمن قطاع محدد: لا يقتصر أثر النزوح على تضرر مبنى المدرسة، بل يمكن أن يكسر العلاقة بين المدرسة والمعلم والطالب والسكن والنقل التي كان النظام السابق يعمل من خلالها. وعندما تتغير الجغرافيا الاجتماعية، فإن الحفاظ على البنية الإدارية نفسها لا يعني بالضرورة الحفاظ على المؤسسة.

لكن الدرس الذي تستفيد منه هذه الورقة أوسع من التعليم.

إعادة الإعمار لا يمكن أن تعني إعادة رسم الخريطة المؤسسية القديمة كما كانت قبل النزوح.

فالنزوح يغير مكان السكن والحركة والدراسة والعمل والطلب على المياه والكهرباء والصحة والخدمات البلدية.

المشكلة المركزية إذاً ليست فقط الفجوة بين الموارد والحاجات. بل الفجوة بين جغرافيا اجتماعية جديدة ومؤسسات ما زالت منظمة إلى حد كبير وفق جغرافيا سابقة.

وتدعم مؤشرات التوتر هذا التشخيص. فصعوبات الحصول على مساكن، وضغط مراكز الإيواء داخل المدارس، ومخاوف المجتمعات المضيفة، كلها تشير إلى أن النزوح يدخل بصورة متزايدة في صلب سوق السكن وأنظمة الخدمات المحلية.

لذلك لا يكفي أن يكون السؤال: أين نؤوي النازحين؟ بل يجب أن يصبح أيضاً: كيف غيّر النزوح السكان والاقتصاد والطلب على الخدمات والقدرة المؤسسية لكل منطقة متأثرة؟

القسم / 04

2. الخدمات العامة تمتص صدمتين في الوقت نفسه



تواجه المناطق المستقبلة طلباً إضافياً في لحظة تضررت فيها البنية التحتية والأنظمة العامة نفسها.

أثرت أضرار الحرب في شبكات المياه والكهرباء على أعداد كبيرة من السكان في الجنوب والنبطية، فيما واجه قطاعا الصحة والتعليم وقدرات الاستجابة للطوارئ ضغوطاً مشابهة.

وتقدم المدارس مثالاً مباشراً.

فالمباني المستخدمة للإيواء يجب أن تعود إلى وظيفتها التعليمية، لكن بعض الأسر المقيمة فيها لا تستطيع العودة إلى منازلها بأمان.

هنا تتصادم حاجتان شرعيتان: السكن والتعليم.

ولا يمكن حل المشكلة عبر مطالبة إحدى المجموعتين بتحمل الكلفة وحدها.

المطلوب أن تعرف الدولة حجم الحاجتين، وأن تؤمن بدائل، وتحشد الموارد، وتوضح قراراتها.

ويكشف بحث دليل تضامن المشكلة نفسها من زاوية اقتصادية وبنيوية.

فقد وثقت المقابلات تدمير مصانع وأراض زراعية ومرافق مياه وكهرباء وطرق وأصول إنتاجية، إلى جانب تهجير عمال مهرة وتعطيل النقل وسلاسل التوريد المحلية.

لذلك تمتص المناطق المستقبلة صدمتين في الوقت نفسه: طلب أكبر، وقدرة مؤسسية أضعف على تلبيته.

الصدمتان المتزامنتان

01

طلب أكبر

نزوح وتحول في توزيع السكان والحاجات

+

02

قدرة أضعف

أضرار الحرب وضَعف البنية الخدمية والمؤسسية

النتيجة: ضغط مضاعف على المؤسسات والمجتمعات المستقبلة

وهذا له أثر مباشر على تصميم التدخلات الإنسانية والتنموية.

دعم النازحين من دون تقوية المجتمعات والمؤسسات التي تستقبلهم قد يتحول إلى سياسة غير حساسة للنزاع.

فقد يختبر السكان ضغطاً أكبر على المياه والنقل والمدارس والسكن والمساعدات، حتى عندما لا يكون النازحون هم سبب الندرة الأصلية.

القسم / 05

3. خسارة سبل العيش والضغط التوزيعي

النزوح الناتج عن الحرب هو أيضاً صدمة اقتصادية.

يوثق بحث دليل تضامن تعطيل الزراعة والسياحة والتجارة وسلاسل الإنتاج، وتدمير الأصول الإنتاجية وتهجير العمال.

وتعترف استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية للإدماج الاقتصادي بدورها بحجم الصدمة الاقتصادية، وتضع الإدماج الاقتصادي ضمن أدوات التعافي المبكر والاستقرار الاقتصادي بعد الحرب.

لكن لا يوجد حتى الآن تعداد وطني موثوق يحدد عدد النازحين الحاليين الذين خسروا أعمالهم.

لذلك لا تفترض هذه الورقة رقماً غير موجود.

في المقابل، تتوفر أدلة قوية على آلية الضغط التوزيعي.

دخل لبنان الحرب بسوقي عمل وسكن يعانيان أصلاً من الضغط. كما تعمل أسر لبنانية هشّة ولاجئون سوريون في قطاعات متداخلة من الاقتصاد غير الرسمي والمنخفض الدخل.

ويمكن أن يؤدي وصول أعداد كبيرة من اللبنانيين النازحين من الحرب إلى ضغط توزيعي ثلاثي بين:

اللبنانيين النازحين؛

الأسر المضيفة الهشة اقتصادياً؛

اللاجئين السوريين الذين يعيشون أصلاً في ظروف شديدة الهشاشة.

ثلاث فئات تحت ضغط توزيعي مشترك

النازحون اللبنانيون

السكن · العمل · الخدمات

الأسر المضيفة الهشّة اقتصادياً	اللاجئون السوريون الأشد هشاشة

المشكلة ليست أن مجموعة تستولي على موارد أخرى، بل إدارة الندرة ووضوح المسؤولية عن توزيع الموارد.

ويظهر هذا الضغط بصورة خاصة في العمل منخفض المهارة، والإيجارات، والخدمات المدعومة أو الإنسانية.

لكن هذا لا يعني أن مجموعة تأخذ موارد مجموعة أخرى.

هذا بالتحديد هو الخطاب الذي يجب أن تمنعه السياسة العامة.

المشكلة الأساسية هي الندرة عندما تقترن بمؤسسات ضعيفة أو غير شفافة في إدارة الموارد والحقوق المتنافسة.

ويصبح الضغط الاقتصادي خطراً سياسياً عندما لا يعرف الناس لماذا الموارد شحيحة، وكيف توزع، ومن المسؤول عن الاستجابة.

القسم / 06

4. من شح الموارد إلى التطييف

الخطر الأكبر في لبنان ليس المنافسة الاقتصادية والاجتماعية بحد ذاتها.

بل إمكانية تطييفها.

وثق نظام رصد التوترات لدى UNDP ضغوطاً في المجتمعات المضيفة، وضغطاً على المساكن، وخطابات مناهضة للنازحين، وسرديات قائمة على الهوية.

ولا تثبت هذه الأدلة أن كل توتر تصنعه الأحزاب السياسية بصورة مقصودة. ولا تدعي هذه الورقة ذلك.

لكنها تظهر كيف يمكن للمظالم المادية أن يعاد تفسيرها بلغة الهوية.

ويضيف بحث دليل تضامن بعداً سياسياً اقتصادياً.

فقد عبّر عدد من المشاركين عن مخاوف مرتبطة بنفوذ القوى السياسية على موارد إعادة الإعمار والاقتصاد المحلي، وعن أهمية الشفافية والمشاركة المجتمعية وعدم تحويل التعافي إلى أداة للمحاباة السياسية.

وهذا مهم لأن الوصول إلى الموارد ينتج شرعية سياسية أيضاً.

من يملك القدرة على الوساطة للوصول إلى السكن أو الخدمات أو العمل أو الإعمار أو المساعدات يستطيع تحويل هذه القدرة إلى نفوذ.

وعندما تكون المؤسسات العامة غائبة أو غير شفافة أو صعبة الوصول، تزداد فرص الوسطاء السياسيين والطائفيين لملء الفراغ.

لذلك ليست البنية المؤسسية محايدة سياسياً.

وحين يمر الوصول إلى الموارد عبر شبكات مجالية وجماعية منفصلة، يمكن لشح الموارد أن يعيد إنتاج الحدود نفسها التي تُنظم عبرها المنافسة السياسية.

المسار الذي ندرسه ليس: النزوح ← صراع طائفي.

بل: النزوح وأضرار الحرب ← ضغط مادي متزايد ← استجابة مؤسسية غير كافية أو غير شفافة ← مظالم وشعور بعدم العدالة ← وساطة سياسية وتأطير هوياتي ← خطر التطييف.

وهذا يوضح أين تستطيع السياسات العامة التدخل.

موضع الخطر السياسي

حين تصبح الندرة غير مفهومة، تصبح قابلة للتوظيف السياسي.

01
شح موارد وضغط اجتماعي

02
غموض التوزيع والمسؤولية

03
وساطة سياسية وتأطير هوياتي

لا تفترض الورقة أن النزوح يؤدي آلياً إلى صراع. الاستجابة المؤسسية الشفافة تغير هذا المسار.

القسم / 07

5. البنية الناشئة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وفجوة المساءلة

بدأ لبنان في تطوير أجزاء مهمة من بنية أقوى للحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي.

من المهم الاعتراف بذلك. ومن المهم أيضاً مساءلة التنفيذ.

تقترح استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية للإدماج الاقتصادي نظاماً يتضمن التواصل والتسجيل والتصنيف الإحصائي والإحالات وإدارة الحالات ومسارات العمل والعمل لحساب الذات وريادة الأعمال ودعم المؤسسات والوصول إلى التمويل والمتابعة والتقييم.

كما تقترح عقوداً مرتبطة بالأداء، وآليات للشكاوى، وتنسيقاً مع وزارة العمل، وأدواراً للبلديات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتكتسب بنية المتابعة المقترحة أهمية خاصة، إذ تنص الاستراتيجية على بيانات آنية حول تقدم المستفيدين وعلى إمكانية تطور وحدة المتابعة والتقييم إلى مرصد للإدماج الاقتصادي.

هذه التزامات فعلية. وهي تخلق معياراً للمساءلة.

لم يعد السؤال فقط: هل تحتاج الحكومة إلى نظام للإدماج الاقتصادي؟ يمكن للمجتمع المدني أن يسأل الآن:

ماذا التزمت الحكومة؟

ماذا أنجزت؟

من المسؤول؟

ما الذي تم تمويله؟

أي مناطق وفئات استفادت؟

ما النتائج؟

وأين لا تزال الفجوات قائمة؟

مستويان متكاملان للسياسة العامة

01

المستفيد الفرد

مسارات الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية

02

المجال المحلي المتأثر

الضغط على الخدمات والسكن والموارد والبلديات

وصل النظامين يسمح برؤية نتائج السياسات على الأشخاص والمناطق معاً.

لكن هناك فرقاً مهماً بين مستوى التحليل في استراتيجية الوزارة ومستوى التحليل في هذه الورقة.

نظام الإدماج الاقتصادي يتمحور أساساً حول المستفيد الفرد.

أما هذه الورقة فتضيف سؤالاً آخر: ماذا يحدث للمجال المحلي الذي يعيش فيه هذا المستفيد؟

فقد تواجه بلدية واحدة في الوقت نفسه ارتفاع الإيجارات، ونقص المياه، وازدحام المدارس، وضغط النفايات، والبطالة، والتوتر بين مجموعات مختلفة.

لا يستطيع نظام يركز على الأفراد وحدهم أن يلتقط كل هذه الضغوط.

لذلك يحتاج لبنان إلى وصل أنظمة الحماية الاجتماعية الناشئة بنظام مجالي يرصد الضغط المحلي.

لا بهدف بناء بيروقراطية موازية، بل بهدف وصل الأدوات الموجودة ضمن بنية مساءلة حكومية شاملة.

القسم / 08

6. دور دليل تضامن: بنية مدنية للمساءلة

لا يجب أن يحل دليل تضامن مكان الحكومة.

ولا ينبغي أن يصبح دوره الأساسي اختيار المستفيدين أو إدارة الحالات الفردية.

ميزته الأساسية مختلفة.

فمن خلال عمله في عاليه والشوف وصيدا، استثمر دليل تضامن في بناء القدرات السياسية والمدنية المحلية، من خلال القيادة والتفاوض والتنظيم المجتمعي والنقاش السياسي والأدوات الرقمية والحوار بين المناطق.

وتصبح هذه القدرات شديدة الصلة بالمساءلة في سياق النزوح الممتد.

الدولة الفاعلة تحتاج إلى بيانات إدارية. أما الدولة القابلة للمساءلة فتحتاج أيضاً إلى مواطنين منظمين قادرين على مقارنة الالتزامات الرسمية بالواقع.

يمكن تنظيم دور دليل تضامن حول خمس وظائف.

المراقبة

رصد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية الناشئة.

التحقق

مقارنة التزامات الحكومة وتخصيص الموارد والتدخلات المعلنة بما يحصل فعلياً.

الربط

جمع البلديات والمجتمعات والمجتمع المدني والمؤسسات العامة المسؤولة حول مشكلات واضحة.

التواصل

تبسيط السياسات والبيانات والمسؤوليات المؤسسية وتحويلها إلى نقاش عام مفهوم ومواجهة المعلومات المضللة.

المساءلة

متابعة ما إذا كانت المؤسسة المسؤولة قد تحركت، وإظهار الفجوات التي بقيت بلا حل.

خمس وظائف للمساءلة المدنية

01	**المراقبة**	رصد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.
02	**التحقق**	مقارنة الوعود الحكومية والتخصيصات بالواقع على الأرض.
03	**الربط**	جمع الخبرات والمطالب المحلية بالمسؤوليات والسياسات العامة.
04	**التواصل**	تبسيط البيانات والنتائج، وجعلها متاحة للنقاش العام.
05	**المساءلة**	متابعة تنفيذ الالتزامات ومعرفة من يتحمل مسؤولية كل حل.

ويجب أن يبقى هذا الدور مختلفاً عن الإدارة الحكومية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم خدمات ضمن برامج عامة، لكن المساءلة المستقلة تحتاج إلى قدرة على نقد هذه البرامج من دون أن تصبح المؤسسة الرقيبة معتمدة عليها تنفيذياً.

لذلك لا ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي لدليل تضامن بناء دولة موازية.

بل جعل الدولة القائمة أكثر قابلية للفهم، والاستجابة، والمساءلة.

القسم / 09

التوصيات السياساتية



1. إنشاء نظام حكومي شامل لرصد الضغط الاجتماعي والإنذار المبكر

يحتاج لبنان إلى نظام مشترك لا يبين فقط أين يوجد النازحون، بل أين تتراكم الضغوط الاجتماعية والمؤسسية.

ويجب أن يبنى على قواعد البيانات والأنظمة الحكومية القائمة والناشئة، لا أن ينشئ قاعدة معزولة جديدة.

يمكن لسجلات وزارة الشؤون الاجتماعية وآليات التصنيف والمتابعة أن تشكل جزءاً من الأساس.

ويضاف إليها مستوى محلي يتابع:

- التوزيع الفعلي للسكان والنزوح؛
- أنماط السكن؛
- ضغط الإيجارات؛
- فقدان الدخل والعمل؛
- قدرة المدارس؛
- الطلب الصحي؛

المياه والكهرباء؛

النفايات والنقل؛

أضرار البنية التحتية؛

تغطية المساعدات؛

النزاعات المحلية غير المحلولة؛

مؤشرات التوتر الاجتماعي.

عدم اليقين لا يضعف الحاجة إلى الرصد المستمر، بل يعززها.

عندما تتغير أماكن السكان والضغوط بسرعة، لا يمكن للسياسة أن تعتمد فقط على صور دورية ثابتة.

ويجب ربط كل مؤشر أساسي بمؤسسة مسؤولة ونقطة تفعيل وآلية استجابة.

سلسلة الحوكمة هي: المعلومة ← المسؤولية ← نقطة التفعيل ← التدخل ← التقرير العلني.

إطار مساءلة قابل للتتبع

من رصد الواقع إلى إجابة علنية

01 **المعلومة**
ما حجم الضغط وأين يقع؟

02 **المسؤولية**
أي مؤسسة تملك الصلاحية؟

03 **نقطة التفعيل**
متى تستوجب المؤشرات تدخلاً؟

04 **التدخل**
ما الاستجابة والموارد؟

05 **التقرير العلني**
ماذا تحقق وما الذي بقي؟

تبدأ السلسلة من المؤشر، لكنها لا تكتمل دون إعلان نتيجة التدخل أمام المواطنين.

2. تحميل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية عن الاستجابة الشاملة

لا يمكن إدارة النتائج الاجتماعية للنزوح ضمن السياسة الاجتماعية وحدها.

لوزارة الشؤون الاجتماعية دور أساسي في الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي.

لكن النزوح يطال التعليم والصحة والطاقة والبنية التحتية والعمل والسكن والبلديات في الوقت نفسه.

لذلك يجب أن يتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية عن إطار وطني للنزوح والقدرة الاجتماعية على الصمود.

وتبقى المسؤولية القطاعية واضحة:

- التربية للتعليم وقدرة المدارس؛
- الصحة للوصول إلى الرعاية؛
- الطاقة والمياه للكهرباء والمياه؛
- العمل والاقتصاد لفرص العمل والمؤسسات؛
- الداخلية والبلديات للقدرات المحلية؛
- الأشغال للنقل والبنية التحتية؛
- الشؤون الاجتماعية للحماية الاجتماعية والإدماج والإحالات والتدخلات ذات الصلة بالتماسك الاجتماعي.

فالمساءلة تصبح مستحيلة عندما يوصف كل إخفاق بأنه مجرد مشكلة تنسيق.

3. جعل البلديات مستوى التنسيق والإنذار المبكر محلياً وتمويلها على هذا الأساس

ترى البلديات آثار النزوح غالباً قبل أن تراها المؤسسات المركزية.

لذلك يجب أن تكون المستوى المحلي الأساسي للتشخيص والتنسيق ورفع التقارير.

وعليها متابعة:

- تغير السكان؛
- فجوات القدرة الخدمية؛

ضغط السكن؛

اضطراب سبل العيش؛

ضغط البنية التحتية؛

النزاعات العالقة؛

مخاطر التوتر الاجتماعي.

لكن لا يجوز تحميل البلديات مسؤولية حل كل مشكلة.

مهمتها هي الرصد والتنسيق المحلي ورفع المسألة إلى المؤسسة التي تملك الصلاحية والموارد.

ويجب أن يتبع التمويل حجم الضغط.

صيغة شفافة يمكن أن تأخذ في الاعتبار: السكان المقيمون + النازحون + أضرار البنية التحتية + الهشاشة + عجز القدرة الخدمية.

عناصر لتقدير التمويل البلدي

ينبغي أن يتبع التمويل حجم الضغط المحلي

01	02	03	04	05
السكان المقيمون	السكان النازحون	أضرار البنية التحتية	الهشاشة	العجز في القدرة الخدمية

← صيغة تمويل شفافة تستجيب للضغط الفعلي

عناصر تقترحها الورقة، وليست معادلة كمية محددة الأوزان.

4. إنشاء منصات محلية للصمود الاجتماعي حول البلديات

تجمع هذه المنصات:

البلديات واتحادات البلديات؛

- المؤسسات العامة المحلية؛
- المجتمع المدني؛
- ممثلين عن النازحين والمجتمع المضيف؛
- الشباب والنساء؛
- الجهات الاقتصادية والمهنية؛
- النواب عند الحاجة إلى تدخل وطني.

مهمتها اكتشاف المشكلات مبكراً والتنسيق محلياً ورفع المشكلات غير المحلولة.

ولا يجب أن تتحول إلى منصة لتوزيع الزبائنية أو التحكم بالمستفيدين.

5. استخدام الإدماج الاقتصادي كأداة للتماسك الاجتماعي

توفر استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية إطاراً ناشئاً للعمل والعمل لحساب الذات وريادة الأعمال والمهارات والتمويل.

والتحدي التالي هو ضمان أن يساهم التنفيذ في الاستقرار الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزوح.

لذلك لا ينبغي تقييم الإدماج الاقتصادي فقط من خلال نتائج الأفراد، بل أيضاً من خلال توزيعه الجغرافي.

يجب أن تستطيع الحكومة إظهار:

- المناطق التي وصل إليها البرنامج؛
- حجم الموارد المخصصة؛
- الفئات المستفيدة؛
- الدعم المقدم للحالات الأصعب؛
- نتائج العمل والمؤسسات؛
- أثر التدخلات على الفجوات المحلية.

كما يجب أن يعزز التعافي الدورة الاقتصادية المحلية من خلال العمل المحلي والمؤسسات الصغيرة والتعاونيات والمشتريات المحلية والتدريب المرتبط بالإعمار والأصول الإنتاجية.

يجب أن يصبح التعافي المشترك أكثر جاذبية من المنافسة على موارد تتراجع.

6. التعامل مع التواصل العام كمسؤولية حكومية

يجب أن تنشر الحكومة بصورة منتظمة معلومات عن:

- أعداد النازحين وتوزعهم؛
- معايير الاستفادة؛
- تمويل البلديات؛
- الضغوط على الخدمات؛
- برامج الإدماج الاقتصادي؛
- الاستجابات الحكومية؛
- الإنفاق على الإعمار والتعافي.

فالشفافية تقلل المساحة السياسية التي يخلقها الغموض.

ويكمل المجتمع المدني والإعلام هذا الدور عبر التحقق والصحافة الحساسة للنزاع ومواجهة التضليل.

7. تحويل الالتزامات الحكومية إلى مساءلة عامة

يجب أن يستطيع المواطنون رؤية ما إذا كانت الدولة تتحرك.

ويجب نشر لوحة متابعة عامة وبسيطة تبين حسب المنطقة:

- الضغط الأساسي؛
- المؤسسة المسؤولة؛
- الموارد المخصصة؛
- الاستجابة التي تم تفعيلها؛
- وضع التنفيذ؛
- المسائل التي بقيت بلا حل.

شكل توضيحي للوحة المساءلة العامة

ما الذي ينبغي أن يكون مرئياً للناس؟

الضغط الأساسي	المؤشر المحلي
المؤسسة المسؤولة	الجهة المختصة
الموارد المخصصة	التمويل المعلن
الاستجابة والتقدم	ما نُفذ وما تأخر
المسائل غير المحلولة	ما يلزم فعله

مخطط لحقول المعلومات المقترحة، وليس لوحة بيانات منشورة أو نتائج فعلية.

وحيث تحدد الاستراتيجيات الحكومية مؤشرات أداء أو مسؤوليات مؤسسية، يجب أن تصبح قابلة للتتبع علناً.

ويجب أن تسأل المساءلة: ماذا وُعد؟ من كان مسؤولاً؟ ماذا نُفذ؟ ما الموارد المستخدمة؟ ما الذي تغيّر؟ ما الذي بقي بلا حل؟

8. استخدام شبكة دليل تضامن لتعزيز المساءلة المدنية

يمكن لشبكات دليل تضامن المحلية أن تشكل الطبقة المدنية التي تربط التجربة المحلية بالمسؤولية المؤسسية.

وتبقى وظائفها: المراقبة. التحقق. الربط. التواصل. المساءلة.

يمكن للأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي أن تساعد في تنظيم المعلومات غير الحساسة، ومقارنة الضغوط بين المناطق، ومتابعة الالتزامات الحكومية وتحسين التواصل العام.

لكن لا ينبغي استخدامها لتحديد استحقاق المساعدات أو تصنيف المجتمعات سياسياً.

دليل تضامن لا يبني نظاماً إدارياً موازياً.

بل يساعد المواطنين المنظمين على تحويل ما يعيشونه إلى مطالب سياسات عامة، وعلى متابعة ما إذا استجابت المؤسسة المسؤولة.

القسم / 10

الخلاصة

ليست أزمة النزوح في لبنان مجرد مسألة إنسانية تتعلق بأشخاص ابتعدوا مؤقتاً عن منازلهم.

إنها تعيد تشكيل الجغرافيا الاجتماعية للبلد.

انتقل الناس. تغير النشاط الاقتصادي. انتقل الطلب على الخدمات معهم. وعلى مناطق كانت تعاني أصلاً من الضغط أن تستوعب سكاناً إضافيين في وقت تراجعت فيه قدرة البنية التحتية والمؤسسات العامة نفسها.

المشكلة المركزية إذاً هي الفجوة بين التغير الاجتماعي والتكيف المؤسسي.

لا يؤدي النزوح حتماً إلى التفكك الاجتماعي.

لكن الضغط المادي يصبح خطراً سياسياً عندما تعجز المؤسسات عن رؤية الواقع الجديد، ولا تتبع الموارد تغير السكان والحاجات، ولا تكون المسؤوليات واضحة، ويبدو توزيع الموارد غامضاً أو خاضعاً للوساطة السياسية.

عندها يمكن للمظالم الاقتصادية والاجتماعية أن تأخذ تفسيراً جماعياً وطائفياً.

ويتحول شح الموارد إلى رأسمال سياسي.

بدأ لبنان في بناء أجزاء مهمة من بنية سياسات أفضل.

واستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية للإدماج الاقتصادي مثال على ذلك.

يجب تنفيذ التزاماتها بشأن البيانات والإدماج الاقتصادي والمتابعة والتواصل المحلي والتنسيق المؤسسي.

لكن يجب أيضاً مساءلتها.

فالاستراتيجية ليست نتيجة بحد ذاتها.

ولا تقع المسؤولية الأكبر على وزارة واحدة.

يجب أن يتحمل مجلس الوزراء مسؤولية النتائج العامة للنزوح الممتد.

ويجب أن تجيب الوزارات ضمن صلاحياتها.

ويجب أن تتمكن البلديات من تشخيص الضغط والحصول على الموارد.

ويجب أن يمارس البرلمان الرقابة.

أما المجتمع المدني فله وظيفة مستقلة.

لا يجب أن يحل مكان الدولة، ولا أن يتحول فقط إلى ذراع تنفيذية لها.

تكمن قيمته أيضاً في الحفاظ على القدرة على مقارنة الالتزامات الحكومية بالواقع الاجتماعي، والمطالبة بإجابة عندما تتباعد الاثنتان.

هنا تتجاوز أهمية عمل دليل تضامن المشروع نفسه.

فالهدف ليس فقط تحسين المساعدات.

بل استعادة قدرة أساسية في الحوكمة العامة: معرفة المجتمع وهو يتغير، وتحديد المسؤولية بوضوح، وتوجيه الموارد إلى الضغوط الفعلية، والتدخل قبل أن تتصلب المظالم، والمحاسبة العلنية على النتائج.

إذا بقيت هذه القدرة غائبة، ستستمر الأسر والمجتمعات في تحمل كلفة الفشل المؤسسي، وسيبقى لدى الوسطاء السياسيين مجال لتحويل شح الموارد إلى تبعية ومنافسة جماعية.

أما إذا جرى بناؤها، فيمكن للتضامن الاجتماعي أن ينتقل من فعل طارئ قائم على حسن النية إلى مبدأ من مبادئ الحوكمة العامة القابلة للمساءلة.

المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

1. المنظمة الدولية للهجرة، Lebanon Mobility Snapshot, Round 112، آب 2026.

2. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، Emergency Rapid Needs Assessment، آب 2026.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، Tensions Pulse، نيسان-آب 2026.

4. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، Lebanon Flash Update #48، آب 2026.

5. منظمة العمل الدولية، Skills Profiling of Syrian Refugees in Lebanon، أيار 2026.

6. منظمة العمل الدولية، Assessing the Impacts of Renewed Conflict and Regional Developments on Private-Sector Workers in Lebanon، تموز 2026.

7. الأمم المتحدة في لبنان، Revised Flash Appeal for Lebanon، حزيران 2026.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإعلام، Truth, Trust, and Tensions، حزيران 2026.

9. وزارة الشؤون الاجتماعية، Economic Inclusion Strategy: Pathways from Vulnerability to Self-Reliance، 2026.

10. التقرير البحثي: التعليم في لبنان امام تغيرات بنيوية: ادارة تبعات الحرب بدل التكيف معها، اعداد موسى سبيتي، نجيب حمادة، فاطمة عمرو في الجامعة الأميركية في بيروت، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، 2026

11. دليل تضامن، Summary Report: Economic Reconstruction and Revival in Southern Lebanon and Other War-Affected Areas، 2026.

الجهة الناشرة والتعاون والمؤلفان

عن دليل تضامن

دليل تضامن (The Solidarity Directory) مبادرة مدنية لبنانية تعمل على تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز قدرات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المحليين، وبناء نماذج للتعاون والإنتاج الجماعي تساهم في تحقيق تنمية أكثر عدالة واستدامة.

ينطلق عمل دليل تضامن من الربط بين الممارسة الميدانية والبحث والسياسات العامة، ومن الإيمان بقدرة المجتمعات على تنظيم مواردها ومصالحها، وتطوير حلول جماعية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة الفاعلة في القرارات التي تؤثر في حياتها.

عن المشروع والتعاون

أُعدّت هذه الورقة ضمن مشروع "تعزيز المناصرة القاعدية من أجل التضامن والتماسك الاجتماعي في ظل الحرب"، الذي ينفّذه دليل تضامن بالتعاون مع مؤسسة هاينريش بُل، مكتب بيروت - الشرق الأوسط، وبدعم منها.

يندرج هذا البحث ضمن مسار عمل أوسع يهدف إلى تعزيز قدرات المجموعات المحلية على التنظيم والمناصرة، وتطوير مقترحات عملية للسياسات العامة تستجيب لتداعيات الحرب والنزوح، وتواجه الضغوط على الموارد والخدمات، وتحدّ من تحوّل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى مصادر للتوتر والانقسام بين المجتمعات.

عن المؤلفَين

علاء الصايغ

المدير التنفيذي لدليل تضامن. يعمل في مجالات السياسات العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. شارك في تأسيس وإدارة مبادرات مدنية لبنانية، وعمل في الاستشارات الاستراتيجية وبرامج التنمية والحوكمة. يتابع دراسة الماجستير في السياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

ماهر بو شقرا

مدير الاستراتيجية والسياسات في دليل تضامن، يعمل على تطوير التوجّهات الاستراتيجية والأطر السياساتية والمؤسساتية، مع اهتمام بتعزيز قدرة المبادرات المحلية على التنظيم والعمل الجماعي، وربط الاستجابات المجتمعية بالإصلاحات والسياسات العامة.

كلمة أخيرة

كلمة شكر وتضامن

نتوجّه بتضامننا مع جميع الأشخاص والعائلات الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم ومناطقهم بسبب الحرب، ومع كل من فقد الأمان والاستقرار وسبل العيش. ونثمّن جهود المجتمعات المضيفة والمبادرات المحلية التي ساهمت في الاستجابة لاحتياجات النازحين رغم محدودية الموارد وصعوبة الظروف.

نأمل أن تساهم هذه الورقة في نقل معاناة المتضرّرين من النزوح إلى صلب النقاش العام وصنع السياسات، وأن تدعم المطالبة باستجابة عادلة تحفظ الكرامة الإنسانية، وتحمي التماسك الاجتماعي، وتضع المسؤولية حيث يجب أن تكون، على عاتق المؤسسات والسياسات العامة.



المسؤولية التحريرية

يتحمّل المؤلفان ودليل تضامن المسؤولية الكاملة عن محتوى هذه الورقة، بما يشمل التحليلات والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها. ولا تعبّر الآراء والمواقف المطروحة بالضرورة عن وجهات نظر مؤسسة هاينريش بُل، مكتب بيروت - الشرق الأوسط، بصفتها جهة داعمة للمشروع.

الإحالة المرجعية المقترحة: الصايغ، علاء وبو شقرا، ماهر. «من المسؤول عندما يتهجّر المجتمع؟ النزوح، شح الموارد والمساءلة العامة في لبنان». دليل تضامن، تشرين الأول 2026.